

هل ينبغي أن تنضم مصر إلى اتفاقية المشتريات الحكومية لمنظمة التجارة العالمية؟*

أحمد فاروق غنيم

1. ملخص

يحاول هذا الموجز الإجابة على السؤال المتعلق بما إذا كان ينبغي لمصر أن تنضم إلى اتفاقية المشتريات الحكومية لمنظمة التجارة العالمية أم لا؟ علما بأن المناقشات النظرية والسياسية لم تثمر عن اجابه واضحة فيما يتعلق بالإيجابيات او المساوئ للبلدان النامية المنضمة إلى هذا الاتفاق. ومع ذلك، فإننا نحاول في هذا الموجز أن نوضح بعض المفاهيم الخاطئة المرتبطة بالانضمام إلى هذا الاتفاق، وأن نحدد ما هي الخطوات اللازمة لكي تكون العضوية مثمرة.

2. مقدمة

يخضع قطاع المشتريات العامة في مصر لقانون المزايدات والمناقصات رقم 89 لسنة 1998 ولائحته التنفيذية وعدد من القرارات الوزارية التكميلية والكتب الدورية الصادرة عن وزاره المالية والاحكام الواردة في قوانين أخرى والفتاوي القانونية التي يصدرها مجلس الدولة. وقد عدل القانون مرتين في 2008 و 2010 دون أي تغييرات رئيسيه في لوائحه (EBRD, 2013). وتعتبر وزارة المالية هي الكيان المسؤول عن تنفيذ القانون والأنظمة المتصلة به، وتضطلع الهيئة العامة للخدمات الحكومية بأنشطة الشراء والرقابة المالية وعمليات التفتيش المتعلقة بموارد الميزانية المركزية والمحلية عن طريق المشاركة في جميع لجان التقييم ورصد الامتثال للقوانين السارية والإجراءات الحكومية. ولاشك من وجود فجوه بين المنصوص عليه في القانون وما يتم تنفيذه، ومن بين أسباب هذه الفجوة المفاهيم الواسعة التي يتضمنها القانون ولوائحه التنفيذية، مما يجعلها غير كافية للتطبيق ، وعلاوة على ذلك فان الإجراءات



أحمد فاروق غنيم - أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، وهو زميل باحث في منتدى البحوث الاقتصادية بمصر (ERF) ومركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية ببولندا ،

ويعمل كخبير استشاري لدي عدة منظمات دولية من بينها البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والاونكتاد (UNCTAD)، والبرنامج الإنمائي (UNDP)، والويبو (WIPO)، ويعتبر مجال تخصصه سياسة التجارة الخارجية والتكامل التجاري الإقليمي والنظام التجاري المتعدد الأطراف ومنظمة التجارة العالمية واقتصاديات حقوق الملكية الفكرية والاقتصاد المؤسسي، والاقتصاد السياسي، كما تولى العديد من المناصب من بينها مستشار في مسائل التجارة الخارجية لوزير التجارة الخارجية ومستشار لوزير الصناعة بشأن قضايا التجارة الخارجية والاتفاقات الدولية.

Email: aghoneim@gmx.de

الكلمات الدالة: منظمة التجارة العالمية، المشتريات العامة، مصر، الحوكمة، الاستثمار الأجنبي المباشر.

FEMISE

CMCI

2, rue Henri Barbusse
13241 Marseille Cedex 01
Téléphone : (33) 04 91 31 51 95
Fax : (33) 04 91 31 50 38
www.femise.org

موجز السياسات

البيروقراطية المفرطة والمرهقة والضوابط والموازن الواسعة النطاق أدت إلى عدم كفاءة تطبيق القانون، ونتيجة لهذه الفجوة وضعت الوزارات والهيئات قواعدها الخاصة بالمشتريات غير المكتوبة والتي أصبحت معروفة لمقدمي العروض (World Bank, 2003). وذلك على الرغم من أن القانون بصفه عامه قد تم تقييمه للسماح بالمنافسة العادلة وعدم التمييز (EBRD, 2012, 2013)، إلا أن عدم وجود أنظمة محددة بالإضافة لوجود سلطات تقديرية لبعض الهيئات أدى إلى عدم فاعلية القانون وإساءة تطبيقية مع الاحتكام لحسن النية.

وظلت الجهود المبذولة لإصلاح الإجراءات المرتبطة بنظام المشتريات العامة في مصر متواضعة، وذلك نتيجة للمصالح المكتسبة التي تنطوي عليها العملية ولعدم وجود برنامج مؤسسي فعال ينظم العملية برمتها. وفي ضوء هذه الحقائق تقوم هذه الورقة بالتركيز على مسألة ما إذا كان الانضمام إلى اتفاقية المشتريات الحكومية لمنظمة التجارة العالمية يمكن أن تساعد مصر على تحسين نظامها الخاص بالمشتريات العامة من حيث الكفاءة وتعزيز الشفافية مع التغلب على الآثار الإنمائية السلبية المتوقعة.

3. المنهج المستخدم والنتائج

إن مهمة تحديد المكاسب والخسائر المحتملة لمصر من الانضمام إلى اتفاقية المشتريات الحكومية لمنظمة التجارة العالمية ليست بالأمر اليسير، والسبب في ذلك هو ندره البيانات والمعلومات المتعلقة بنظام المشتريات العامة. ومن ثم فإن المنهج المتبع هنا يتبع الإطار التقييمي لأعضاء منظمة التجارة العالمية الذين ينظرون في الانضمام على النحو الذي يصوره أندرسون وآخرون (2011)، وكراتي و داوار (2011). و قد قمنا بتحديد ثلاثة ركائز رئيسية مرتبطة بالتنمية الاقتصادية-الاجتماعية ونحاول الإجابة عما إذا كان الانضمام إلى الاتفاقية يمكن ان يساعد مصر على تحقيقها أم لا.

أ. تعزيز الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي (FDI) لاقتصاديات الدول الأعضاء في اتفاقية المشتريات الحكومية:

يوجد حاليا 42 عضوا في اتفاقية المشتريات الحكومية بما في ذلك دول الاتحاد الأوروبي، كما تقدمت 10 دول بطلبات للانضمام إلى الاتفاقية، كما تسعى أربعة دول أعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى الانضمام إلى عضوية البرنامج (Anderson et. al., 2011; Anderson, 2010)، وتعتبر هذه زيادة كبيرة في أعداد العضوية والتي بدأت ب 21 عضوا فقط في عام 1996 (Chen and Whally, 2011) وعلى الرغم من القول بأن البلدان النامية كانت دائما مترددة في التقدم بطلب للانضمام الى اتفاقية المشتريات الحكومية. و تجدر الإشارة إلى أن جميع البلدان التي تقدمت بطلبات للانضمام هي دول نامية، ومن هذا المنطلق هل قرار مصر للانضمام إلى البرنامج – إذا كان القرار قد اتخذ بالانضمام – قرارا صائبا أم لا؟ وللإجابة على هذا السؤال يلزم ذكر عدد الحقائق.

موجز السياسات

أولاً: يعتبر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية الشركاء التجاريين لمصر وهم يمثلون أكثر من 60% من تجارتها، وهما عضوان بالفعل في برنامج لاتفاقية المشتريات الحكومية. وقد قدرت القيمة السوقية الإجمالية لأعضاء اتفاقية المشتريات الحكومية بمبلغ 1.6 مليار دولار أمريكي، في 2008 والذي يعتبر عدد كبير (Anderson et. al, 2011)، علي الرغم من أن الأهم هو معدل دخول السوق. وعلاوة على ذلك، فمن بين البلدان التي تسعى إلى الانضمام إلى الاتفاقية الأردن وعمان التي تقيم معهما مصر علاقات تجارية قوية من خلال اتفاقات منطقتي التجارة الحرة للبلدان العربية واتفاقيه أغادير. بالإضافة إلى ذلك، فإن المملكة العربية السعودية (التي هي من بين أعضاء منظمه التجارة العالمية التي لديها أحكام في بروتوكول انضمامها والتي تشير إلى اهتمامها بالانضمام) تعتبر من بين الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر داخل اتفاقية التجارة الحرة. كما أن العلاقات التجارية القوية مع أعضاء البرنامج الحاليين أو المحتملين تعني ضمنا أن الأعمال التجارية المصرية والأجنبية في هذه البلدان على حد سواء مألوفة لدي المصريين وكذلك في أسواق تلك الدول، الأمر الذي يمكن أن يكون جانبا إيجابيا للمناقصات المصرية في الخارج وللمناقصات الأجنبية داخل السوق المصرية. وبذلك ليس هناك ما يضمن أن هذه المعلومات المتعلقة بالتجارة ستترجم بسهولة إلى معلومات متعادلة عن المشتريات الحكومية، وبعبارة أخرى، فإن وجود العديد من الشركاء التجاريين في اتفاقية المشتريات الحكومية يمكن أن يكون إيجابيا أو محايدا بالنسبة لمصر عند انضمامها إليه، حيث أكدت الأدلة التجريبية أن لعضوية البرنامج أثرا إيجابيا علي تجارة السلع والخدمات بين أطراف البرنامج، وكذلك علي مبيعات خدمات الشركات الأجنبية المنتسبة إلى الخارج (Chen and Whally, 2011).

و المسألة الثانية التي يجب النظر فيها هي وجود الصين بين الدول التي تسعى إلى الانضمام لعضوية البرنامج، ويمثل وجود الصين مصدر قلق لجميع أعضاء البرنامج بالمقارنة مع مصر خاصة التعامل مع أدوات منافسة الأسعار الصينية، وبعبارة أخرى فإنه من المحتمل أن يخضع انضمام الصين لشروط صارمة تكفل تحقيق سهولة التعامل مع أسعارها التنافسية، وبالتالي لا يمكن أن نعتمد على انضمام الصين من عدمه كأحد المعايير لتقييم انضمام مصر إلى البرنامج، إلا أنه سيبقى عامل حسم ووسيمت أخذه في الحسبان إلى أن تتضح شروط انضمام الصين وشروط انضمام مصر، ولا سيما الشروط المتعلقة بالقطاعات الصغرى أو الدنيا، فضلا عن انتهاء المفاوضات بشأن النص المنقح لبرنامج عمل اتفاقية المشتريات الحكومية.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن اتفاقية المشتريات الحكومية يمكن أن تكون بمثابة محرك لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما في الميادين التي تتطلب أقامه محليه، مثل أنشطة التشييد، والتي تمثل جزءا كبيرا من المشتريات الحكومية في دولة مثل مصر. في حين لا توجد بيانات أو معلومات منشوره متاحه عن حجم المشتريات العامة في مصر، كما تجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية لا تزال بصدد جمع قاعده بيانات شامله للمشتريات العامة في مصر (وزارة المالية ، 2016)، وقد حاول بعض

موجز السياسات

الباحثين تقدير حصة مصر من المشتريات العامة من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 17% من الناتج المحلي الإجمالي في 2011/2010 (Abdellatif and Zaky, 2013)، هذا وتعتبر عضوية البرنامج صك الموافقة على سياسة الاستثمار والمشتريات في الدول التي تسعى للحصول على المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. (Anderson, et. al, 2011)

ب. تعزيز الحكم الرشيد: تعزيز المنافسة وتقليل التكاليف:

سيساعد الانضمام إلى اتفاقية المشتريات الحكومية على تعزيز المنافسة وتقليل التكاليف (Anderson et. al, 2011) لأنه سيكون أداءه فعاله لتعزيز الشفافية والتقييد بالقواعد.

ويتمثل الجانب السلبي في أن مكاسب الكفاءة التي تتمتع بها الحكومة لن يتقاسمها الموردون المحليون الذين قد يخرجون من السوق بسبب المنافسة الأجنبية الشرسة، وبالتالي فإن الاقتصاد ككل مقابل الحكومة لن يستفيد بكل هذه المكاسب ما لم يتمتع المستهلكون بأسعار أفضل للسلع والخدمات التي يتم شراؤها، وهي مسألة تتعلق بكفاءة التوزيع، ولكن إذا كان التركيز على الجانب الإنتاجي، ثم خرج المنتجين المحليين من السوق قد يترتب على ذلك آثار اجتماعية واقتصادية سلبية. إلا أنه يمكن التحكم في شروط الانضمام بحيث يكون التطبيق تدريجي، كما يمكن تحديد قطاعات معينة (بما في ذلك إدارات الدفاع)، وكذلك النص على وجود تعويضات (بما في ذلك متطلبات المحتوى المحلي)، وأسعار تفضيلية، مما يمكن الحكومة من الاعتماد على القطاعات الحساسة و/أو الشركات الصغيرة.

وبالنسبة لمصر، تجدر الإشارة إلى أن تقديرات المشتريات الحكومية التي تقع خارج نطاق اتفاقية المشتريات الحكومية لعضو نامى كالاتحاد الأوروبي بلغت 80% من مجموع مشتريات الاتحاد الأوروبي العامة (Anderson et. al, 2011) و الذي من المتوقع ان يكون اعلى بالنسبة للدول النامية. بالإضافة إلى ذلك نجد في مصر ما يسمى ب "التحيز لبلد المنشأ" في نظام المشتريات المصري الذي يحركه العديد من العوامل، بما في ذلك تكاليف الالزام، وبيئة السياسة المحلية،... الخ، والتي تعمل جميعها كدرع لاستبدال الشركات الأجنبية بالشركات المحلية في أنشطة الشراء، إضافة إلى ذلك نجد أن هناك بعض الأدلة على أن الواردات العامة والخاصة ليست بدائل (Shingal, 2011) بل تعمل كدرع آخر في مواجهة احلال المنتجات والخدمات المصرية بتلك المقدمة من البلدان الأجنبية. وعلاوة على ذلك ، وحسبما تم تحديده من قبل أندرسون (2011) ، فإن التأثير السلبي على الاقتصاد يقل بسبب ارتفاع احتمال قيام الشركات الأجنبية بالفوز في المناقصات من خلال التعاقد مع الشركات المحلية وإمكانية نقل التكنولوجيا. علاوة على ذلك ، أظهرت الأدلة التجريبية أن الانضمام إلى اتفاقية المشتريات الحكومية لم يؤدي إلى زيادة قيمة المشتريات الأجنبية في البلدان التي انضمت ، على الرغم من أنها زادت الطلب على الواردات من العقود. (Shingal, 2011)

موجز السياسات

و من المخاوف الأخرى، التي يمكن أن تكون بمثابة عائق هو تكاليف التفاوض وكذلك تكاليف تغيير القوانين والقواعد واللوائح المختلفة المتعلقة بتكليف القوانين واللوائح المحلية إلى اتفاقية المشتريات الحكومية. تجدر الإشارة إلى أن هذه التكاليف، والتي تعتبر كبيرة نسبياً، يمكن تقليلها من خلال الدعم الفني والمالي المقدم من المنظمات الدولية والمانحين (Anderson et al, 2011). وعلاوة على ذلك فإن مصر ليست دولة فدرالية، وبالتالي فإن المشتريات الحكومية يحكمها قانون مركزي يقلل من التكاليف المرتبطة بالتكليف مع اتفاقية المشتريات الحكومية مقارنة بالنظم الفدرالية. وأخيراً، فإن هناك مرونة تتعلق بانضمام أي دولة، حيث يتم وضع الاستثناءات الخاصة بالتكليف لقواعد اتفاقية المشتريات الحكومية حسب الاحتياجات المحددة لكل دولة (Anderson et. al, 2011)، وهذه المرونة جانب هام ينبغي النظر فيه إذا قررت مصر الانضمام إلى الاتفاقية.

ج. مكافحه الفساد، وترسيخ الإصلاحات، وتعزيز الشفافية:

ويمكن لاتفاقية المشتريات الحكومية في حد ذاتها العمل كمرتكز للإصلاحات، سواء فيما يتعلق بسياسة الاستثمار، أو إجراءات الشراء، أو استراتيجية التصدير، أو الإطار المؤسسي والقانوني. وهذا أمر هام بالنسبة لحالة مصر. وعلى الرغم من أن القانون قد عدل مرتين، فإنه لا يزال قاصراً عن معالجة أوجه القصور في تنفيذه مما يعني وجود ممانعة ورفض عن الإصلاحات من جانب بعض أصحاب المصلحة الذين يستفيدون من الوضع الراهن. ومن الجدير بالذكر أن الفساد ظاهره عالميه النطاق في مجال المشتريات العامة في جميع أنحاء العالم، وخصوصاً في البلدان النامية (Shingal, 2015)، ونتيجة لذلك، فإن الانضمام إلى اتفاق دولي مثل اتفاقية المشتريات الحكومية يمكن أن يكون أداة فعالة في بدء وترسيخ الإصلاحات علي عده جبهات سواء اكانت متعلقة بسياسة الشراء في حد ذاتها أو بمجالات متصلة بها، بما في ذلك الفساد والاستثمار والصادرات. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن البرنامج المراجع يتضمن نصاً جديداً يفرض شرطاً محدداً علي أطراف البرنامج لتجنب تضارب المصالح والممارسات الفاسدة (Anderson et. al, 2011).

4. الخاتمة

وقد اجري النظام الحاكم الحالي في مصر إصلاحات اقتصاديه صارمة في العامين الماضيين (من حيث تخفيض إعانات الوقود، وتخفيض قيمة العملة، وما إلى ذلك)، مشدداً علي أنه إذا توفرت الإرادة السياسية يمكن الانضمام إلى البرنامج. وعلاوة علي ذلك فإن رغبة النظام الحالي في مكافحه الفساد يمكن أن تستخدم الانضمام إلى هذا الاتفاق كأحد آليات محاربة الفساد وأن يكون أداة فعالة للتغلب علي الثغرات في تنفيذ القانون المحلي، وبالتالي يمكن لاتفاقية المشتريات الحكومية أن تساعد في معالجة هذه الثغرات ومكافحة المحسوبية التي أعاققت المنافسة العادلة، إلا أن الحساسية السياسية المحلية المتعلقة بالانضمام إلى هذا الاتفاق (من حيث الخسارة التي يفضلها المقاولون المحليون) تعني ضمناً أن قرار الانضمام إذا تم القيام به ينبغي حسن توصيله للشعب.

موجز السياسات

وعلاوة على ذلك تجدر الإشارة إلى أن الانضمام إلى اتفاقية المشتريات الحكومية لا يمكن أن يساعد إلا بشكل غير مباشر في توفير أساس عادل لمقدمي العروض في نزاعهم مع الحكومة، ولا يزال القانون المصري ممثلاً بدرجة منخفضة للمادة XX من برنامج لاتفاقية المشتريات الحكومية ، وبحكم طبيعة اتفاقات منظمه التجارة العالمية لا يمكن حل النزاع الا بواسطة آليه تسويه المنازعات التابعة لمنظمه التجارة العالمية، وهذا يعني أن البرنامج يمكن أن يخلق نوعاً من "الضغط الإيجابي" غير المباشر علي الحكومة المصرية للتقيد بقواعد اتفاقية المشتريات الحكومية وموائمة قانونها المحلي معها، لأن المستثمرين الأجانب لا يستطيعون بكل الوسائل أن يأخذوا الحكومة المصرية إلى آليه تسوية المنازعات في حاله عدم الامتثال. والسبب هو أن تسويه المنازعات التي تقوم بها منظمه التجارة العالمية تقتصر على الحكومات ولا يمكن لأي طرف من الأطراف الخاصة أن تقاضي الحكومات أمامه.

ومن ثم، ينبغي في هذا الصدد أن يقترن الانضمام إلى اتفاقية المشتريات الحكومية بإصلاحات بوصفها نظاماً لتسوية منازعات الاستثمار. ولا يمكن ان تكون الاتفاقية في صالح مصر الا إذا تم إصلاحات تنظيمية أخرى من حيث تحسين بيئة الأعمال التجارية والاستثمار بوجه عام وآليه تسويه المنازعات بين الدول المستثمرة، حيث تبين البيانات أن هناك زيادة عدد المنازعات الناشئة بعد ثوره 25 يناير حيث تم الإبلاغ عن 18 حاله في الفترة 2011-2016، مقابل 20 حاله خلال الفترة 1998-2010 (<http://investmentpolicyhub.unctad.org/ISDS/CountryCases/62?partyRole=2>)، والواقع أن الحكومة المصرية قامت بالكثير من الإصلاحات بما في ذلك إصدار قانون جديد للاستثمار (القانون 72 لسنة 2017 ومرسومه التنفيذ) وإنشاء مراكز المستثمرين التي سرعت خطوات التسجيل وإنشاء الشركات، ومع ذلك تظل المسائل المرتبطة بالمنازعات إشكاليه نسبياً.

5. الآثار و التوصيات

لا يعتبر الانضمام إلى اتفاقية المشتريات الحكومية الحل السحري لمصر. ويمكن أن تكون الإرادة السياسية للإصلاح والرغبة في مكافحة الفساد بمثابة حوافز قوية لكي ينضم النظام الحالي إلى اتفاقية المشتريات الحكومية كوسيلة لتحقيق هذه الأهداف. ومع ذلك فإن الانضمام إلى البرنامج وحده قد لا يساعد إذا كانت بيئة الأعمال والاستثمار المحيطة غير جاهزة، وما زالت القدرة البشرية المعنية بالتنفيذ مترددة في تطبيق البرنامج، كما أن الانضمام إلى الاتفاقية بأحكامها المرنة المسموح بها لأغراض التنمية ينبغي أن تطبقها الوكالات المنفذة في مصر بحذر لضمان أن تخدم أغراض التنمية والا تختطفها مصالح خاصه، وعلى الجانب الآخر تكتسب الإرادة السياسية أهميه قصوى لضمان عدم إساءه استخدام المرونة، حيث أن البرنامج يساعد الحكومة علي تحقيق الشفافية في عملية الشراء ويوفر أساساً عادلاً للمنافسة.

ولكي يكون الانضمام إلى الاتفاقية مفيداً لمصر، هناك حاجة إلى أعاده النظر في القواعد والأنظمة ذات الصلة، ولا

سيما تلك المتعلقة بالمنازعات الاستثمارية. كما أن هناك حاجة إلى تعديل القانون ليكون ممثلاً لمواد اتفاقية المشتريات الحكومية ، لان المادة XX (مثلاً، عدم وجود آليه مستقلة وواضحة للاحتجاج هي أحد الجوانب الرئيسية التي تؤثر علي شفافية نظام المشتريات العامة في مصر وتجعل امتثاله ضعيفاً لمنظمة التجارة العالمية واتفاقية المشتريات الحكومية . وأخيراً يجب مراجعة الإطار المؤسسي الذي ينظم عملية الشراء لضمان ممارسه مشتركه من جانب جميع الوكالات المنفذة وتقليل السلطة التقديرية المتاحة للوكالات المتعاقدة في اطار ولايتها القضائية.

قائمة المراجع

Anderson, Robert D., Philippe Pelletier, and Kodjo Osei-Lah (2011), "Assessing the value of future accessions to the WTO Agreement on Government Procurement (GPA): Some new data sources, provisional estimates, and an evaluative framework for individual WTO members considering accession", World Trade Organization Staff Working Paper ERSD-2011-15, https://www.wto.org/english/res_e/reser_e/ersd201115_e.htm

Anderson, Robert D. (2010), "The WTO Agreement on Government Procurement: an emerging tool of global integration and good governance", EBRD Law in Transition Autumn, 2010, pp. <http://www.ebrd.com/downloads/research/news/lit102.pdf>

Chakravarthy, S. and Kamala Dawar (2011), "India's possible accession to the Agreement on Government Procurement: what are the pros and cons?", Chapter 4 in in S. Arrowsmith and R. D. Anderson The WTO Regime on Government Procurement: Challenge and Reform, Cambridge University Press

Chen, Hejing, and John Whally (2011), "The WTO Government Procurement Agreement and Its Impacts", NBER Working Paper No. 17365, <http://www.nber.org/papers/w17365>

EBRD European Bank for Reconstruction and Development (2013), Public Procurement Sector Assessment: Review of Laws and Practice in the SEMED region – Egypt, Jordan, Morocco, Tunisia. http://www.marchespublics.gov.tn/onmp/upload/documents/ebrd_report_eng.pdf

EBRD European Bank for Reconstruction and Development (2012), Global Practice Guide: Public Procurement, prepared by Lex Mundi. http://www.lexmundi.com/lexmundi/Public_Procurement_Guide2.asp

El Gibaly, Abdel Fatah (2010), «Transparency in Government Procurement», Series of White Papers to Promote Transparency & Combat Corruption in Egypt, CIPE. http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/Corruption/Policy_Paper_Procurement-EN.pdf

International Monetary Fund (IMF) (2008), IMF Survey: Egypt: Reforms Trigger Economic Growth, <http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2008/car021308a.htm>

Shingal, Anirudh (2015), "Internationalization of government procurement regulation: The Case of India", EUI Working Paper RSCAS 2015/86 http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/37822/RSCAS_2015_86.pdf?sequence=1

Shingal, Anirudh (2011), "Foreign market access in government procurement", paper presented at the thirteenth annual conference of the European Trade Study Group, 8-10 September, 2011, University of Copenhagen, <http://www.etsg.org/ETSG2011/Papers/Shingal.pdf>

World Bank (2004), Project Performance Assessment Report: Republic of Tunisia, Report No. 31017, https://ieg.worldbankgroup.org/Data/reports/ppar_31017.pdf

World Bank (2003), Arab Republic of Egypt Country Procurement Assessment Report, December 2003 Operational Core Services Middle East and North Africa Region. <http://siteresources.worldbank.org/INTMNAREGTOPGOVERNANCE/Resources/CPAREGYPT2003.pdf>

و يستند موجز السياسات الى مايلي: غنيم، احمد فاروق، سوبيدای توغان ، كامالا داوار ،بيتر هولمز، بيدري كميل و اونور تاز، "امكانية الانضمام الى اتفاق الشراء الحكومى: حالتنا مصر و تركيا". مشروع فيميز رقم 42-02. متاح على <http://www.femise.org/en/publications-en/potential-accession-to-the-revised-wto-government-procurement-agreement-the-cases-of-egypt-and-turkey/>

All FEMISE Policy Briefs are available at our website:
www.femise.org



FEMISE is a Euromed network established in June 2005 as a non-profit, non-governmental organisation (NGO) following 8 years of operation.

FEMISE is coordinated by the Economic Research Forum (Cairo, Egypt) and the Institut de la Méditerranée (Marseille, France) and gathers more than 95 members of economic research institutes, representing the 37 partners of the Barcelona Process.

Its main objectives are:

- *to contribute to the reinforcement of dialogue on economic and financial issues in the Euro- Mediterranean partnership, within the framework of the European Neighbourhood Policy and the Union for the Mediterranean,*
- *to improve the understanding of priority stakes in the economic and social spheres, and their repercussions on Mediterranean partners in the framework of implementation of EU Association Agreements and Action Plans,*
- *to consolidate the partners of the network of research institutes capable of North-South and South-South interactions, while it sets into motion a transfer of know-how and knowledge between members.*



The policy brief has been produced with the financial assistance of the European Union within the context of the FEMISE program. The contents of this document are the sole responsibility of the authors and can under no circumstances be regarded as reflecting the position of the European Union.